



منظمة العمل العربية



الجمعية العربية
للضمان الاجتماعي

التقرير الختامي والتوصيات

ورشة عمل حول

الاستدامة المالية

لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية

الاسس العلمية والتطبيقية

(بيروت ، 19- 21 اكتوبر/ تشرين أول 2015)

أولاً : تقديم :

بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي و في إطار تنفيذ منظمة العمل العربية (ادارة الحماية الاجتماعية) لخطة عملها لعام 2015 ، تم تنفيذ ورشة عمل قومية حول " الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي"

وقد شارك في اعمال الندوة (56مشاركا) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث في 14دولة عربية وهي (الأردن ، البحرين ، تونس، الجزائر، السعودية، السودان ، سوريا ، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان ، ليبيا، مصر ، موريتانيا) كما شارك في اعمال الندوة ممثلين عن صناديق الضمان الاجتماعي في الدول العربية

ثانيا : مبررات عقد الندوة :

تعتبر مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى توفير الحماية والأمان لقوى الانتاج وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي , كما تعتبر محورا رئيسياً من محاور التنمية الاجتماعية.

وبما أن موارد التأمين الاجتماعي تتحقق عن طريق الاشتراكات المحصلة وعائد الاستثمار المحقق ، الذي يعتبر جزءاً أساسياً في تمويل المزايا التأمينية،

لذلك يتوجب على مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية تحسين عمليات تحصيل الاشتراكات ووضع خطة استثمارية تنسجم بالوضوح والموضوعية وقابلية القياس وتهدف الى تنمية الاقتصاد القومي ودعمه وتحقيق أكبر عائد ممكن من أجل استمرار الاستدامة .

كما ان تطبيق الحوكمة الرشيدة تمكّن من إدارة نظم الضمان الاجتماعي بطريقة أفضل وذلك من أجل مواكبة التغيرات السريعة المسجلة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، والتطورات التي تشهدها تقنيات الإدارة والاتصال .

ستتناول هذه الورشة السياسات والاجراءات التي يجب على أصحاب القرار في مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية اتخاذها في سبيل تحقيق الاستدامة المالية .

ثالثا : أهداف الورشة

- تمكين المؤسسات من التسلح بالأدوات المناسبة, واستحداث إجراءات ترمي إلى استباق الأزمات والإستجابة لها على نحو يتسم بالمرونة والابتكار.
- تحقيق ضمان اجتماعي ديناميكي وآمن.
- تحقيق التوازن الاكتواري .
- التأكد من أنّ الأموال تمّ استثمارها طبقاً لمبادئ المردودية والضمان والسيولة والتنوّع .
- ان تحصيل الاشتراكات والامتثال للقوانين التي تحكمه يساهم في الاستدامة المالية لبرامج الضمان الاجتماعي .
- دور أنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية في خلق فرص عمل .

رابعا : محاور الورشة:

- السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية .
- التحديات الماثلة أمام جهود الاستدامة ومواجهة تلك التحديات على المدى القصير والمتوسط, اضافة الى إرساء السبل الأنجع للمواجهة.
- إصلاح أنظمة التقاعد.
- الحوكمة الرشيدة والاستدامة المالية .
- تحسين عمليات تحصيل الاشتراكات والامتثال للقوانين التي تحكمه .
- الاستثمار الاجتماعي لأموال الضمان والتأمينات الاجتماعية .

- الدراسات الاكثوارية والاستدامة المالية .
- تجارب قطرية في مجال استثمار أموال الضمان .

خامسا : الجهات المشاركة :

شارك في أعمال الندوة ممثلين عن الجهات التالية:

- وزارات العمل في الدول العربية
- منظمات أصحاب الأعمال في العربية
- منظمات العمال في الدول العربية
- صناديق الضمان الاجتماعي بالدول العربية

سادسا : افتتاح أعمال الندوة :

- بحضور (61) مشاركا يمثلون الجهات المشاركة وعدد من كبار الضيوف والخبراء المشاركين تم افتتاح أعمال الندوة " في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2015/10/19
- وتحدث في حفل الافتتاح كل من :

- 1- معالي الأستاذ / فايز علي المطيري / المدير العام لمنظمة العمل العربية القاها نيابة عنه الوزير مفوض / حمدي احمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية
- 2- سعادة الدكتور / محمد كركي / رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي
- 3- معالي الأستاذ / سجعان قزي / وزير العمل بالجمهورية اللبنانية

سابعا : سير عمل الجلسات :

أ- تم تشكيل لجنة لصياغة التوصيات على النحو التالي:

- الأستاذ د. سامي نجيب (جمهورية مصر العربية)

- د. ماجد الحلو (دولة فلسطين)
- السيد شوقي أبو ناصيف (الجمهورية اللبنانية)
- السيد عاشق فؤاد (الجمهورية الجزائرية)
- السيدة مارييت خوري (الجمهورية السورية)
- د. عبد الغفار فرج (ليبيا)
- السيدة أمل يحيى (دولة السودان)
- السيد أسامة عيسى (منظمة العمل العربية)

ب- السكرتارية فنية :

اشرف على اعداد وتنفيذ اعمال الورشة عن منظمة العمل العربية كل من:

- 1-المستشار / حمدي احمد – مدير إدارة الحماية الاجتماعية
- 2- الاستاذ / اسامة عيسى – رئيس وحدة التأمينات الاجتماعية
- 3-السيدة / حنان قايد – رئيس وحدة التعاونيات والخدمات الاجتماعية العمالية

اشرف على اعداد وتنفيذ اعمال الورشة عن جمعية الضمان الاجتماعي كل من:

- 4-1- الدكتور / محمد كركي / رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي

2- الاستاذ / محمد خليفة – المسؤل المالي بالجمعية

- الانسة /امال بغدادي

- الانسة / نبال فرحات

- الانسة / نبال سليم

اليوم الأول 2015/10/19

- جلسة العمل الأولى:

عرضت فيها الدكتورة / آسيا الميهي ورقة عمل حول "الحكومة الرشيدة "
ترأس الجلسة الأستاذ / د. هيام ملاط رئيس مجلس ادارة سابق للصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي في لبنان

- جلسة العمل الثانية:

عرض خلالها / الخبير الاكثوري الاستاذ سميح جحا ورقة عمل حول "
الدراسات الاكثورية "
وترأس هذه الجلسة السيدة ماجدة محمود مدير عام الصندوق القومي
للمعاشات في السودان نائب رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان
الاجتماعي

اليوم الثاني 2015/10/20

- جلسة العمل الثالثة :

عرض خلالها الدكتور/ سامي نجيب / استشاري التأمينات الاجتماعية ورقة

عمل حول " اصلاح انظمة التقاعد

ترأس الجلسة الاستاذ / حمدي احمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية

- جلسة العمل الرابعة :

عرض خلالها الاستاذ جوزف خليفة خبير في التأمينات الاجتماعية ورقة
عمل بعنوان " تحسين عمليات تحصيل الاشتراكات والامتثال للقوانين التي تحكمه .

اليوم الثالث 2015/10/21

- جلسة العمل السابعة

عرض فيها المحاضر : الدكتور سامي نجيب خبير استشارات تأمينية
ورقة عمل حول " الاستثمار الاجتماعي لاموال الضمان والتأمينات
الاجتماعية "
ترأس هذه الجلسة / السيد/ عمر محمد حسن / صندوق الضمان / جمهورية مصر
العربية

ثامنا : عرض تجارب قطرية:

وتم عرض التجارب القطرية في مجال التأمينات الاجتماعية في الدول التالية :-

- الكويت / السيد السيد / خالد الفضالة

- فلسطين /الدكتور ماجد الحلو

- العراق / السيد /علي جعفر محمد الحلو

- سوريا / السيدة / مارييت خوري

- مصر / السيد/ عمر محمد حسن

تراس الجلسة الدكتور / ايمن البلوشي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الجلسة الختامية:

1- اختتمت اعمال الندوة بتلاوة نتائج وتوصيات الورشة واعتمادها ،وتحدث في

جلسة الختام السيد / محمد كركي - رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية

للضمان الاجتماعي

والسيد / حمدي احمد – مدير ادارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية.

تاسعا نتائج وتوصيات الندوة:

تدارست الحلقة الانعكاسات السلبية للأزمات المالية على نُظم ومؤسسات

الضمان الاجتماعي في ظلّ إدراك الطابع والسمات المميزة لتلك النُظم باعتبار

الحقوق التي تُؤديها تلك النُظم من أولى حقوق الإنسان التي أّكدها الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان والتي يفترض استدامتها باعتبارها حقوق دستورية لنُظم تأمين

إجباري تمتدّ تدريجياً لجميع الأخطار التي يتعرّض لها الإنسان أيّما كان موقعه أو

عمله.

لما تقدم ، وبإدراك اهمية استدامة النُظم، أوصت ورشة العمل بالآتي:

1- وجوب تبني وتفعيل الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية باستهداف

امتداد النُظم المحلية (وفقاً لظروف كلّ دولة) أفقياً لجميع فئات القوى العاملة،

- ورأسياً لتأمينات التعطل (البطالة) والمرض وبتنفيذ تلك الاستراتيجية تتحقق القدرة التمويلية الذاتية لنظم التأمين الاجتماعي ، قومية المجال.
- 2- تبادل الخبرات والتجارب العربية حول أساليب العمل وإجراءاته و كيفية استباق الأزمات بحلول فعّالة بحيث لا تفاجأ النظم بأزمات تحدّ من قدراتها المالية على أداء الحقوق ، مع التوصية بالحوار الثلاثي بين أطراف الإنتاج حول القدرة المالية لأداء الحقوق التأمينية فور إستحقاقها.
- 3- الاهتمام بتحسين وتطوير إجراءات و أساليب الإدارة وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة ، الامر الذي يكفل توفير ضمان اجتماعي حقيقي للمستفيدين.
- 4- الاستعانة بالخبرات الاكتوارية وبخبراء التحليل المالي والتأمين الاجتماعي لتتكامل وتتوافق خبراتهم لتدقيق وتقييم أداء الاستثمارات تحقيقاً للعائد المفترض في الحسابات الاكتوارية والمساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة وتوجه بعض الأموال المتاحة للاستثمار نحو المشروعات ذات المردود الاجتماعي للمؤمنّ عليهم أصحاب الاحتياطات والأموال المستثمرة.
- 5- دعوة الدول العربية لإنشاء أو تدعيم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية للخبراء الاكتواريين ومعاونيهم وخبراء التحليل المالي وخبراء نظم المعلومات لجمع وتحليل الاحصائيات المتعلقة بالمؤمنّ عليهم والمتابعة الدورية للنشاط التأميني والاستثماري لمؤسسات الضمان الاجتماعي في صورة بطاقات للأداء المالي المتوازن واستخلاص معدلات لتحديد المعاشات والحقوق التأمينية والتوافق حول معادلة استحقاق المعاش والمدد المؤهلة سبباً لامتناد نظم التقاعد لجميع فئات المواطنين واستهدافاً للحقوق التي تحافظ على الحد الأدنى من المعيشة وعلى مستوى المعيشة كلما أمكن ذلك،
- 6- تطوير نظم التقاعد لتتوافق مع السمات المختلفة لكافة قطاعات القوى العاملة (عسكريين – مدنيين – حكوميين - عاملين في صناعات خطرة – عمالة غير منتظمة – عمالة دائمة).

7- السعي لتكامل نُظم التأمين الاجتماعي مع النُظم التكميلية الخاصة بالتقاعد والتأمين الصحي (المرض والأمومة) للعامل والأسرة تحقيقاً للأمن والأمان الاجتماعي وتحسيناً للمستويات الصحية للشباب.

8- التوسُّع في أوجه الاستثمار الاجتماعي وتطوير سياسات وأوجه الاستثمار لضمان قيمة الاستثمارات (في مواجهة التضخُّم) وتحقيق أقصى مصلحة اجتماعية واقتصادية للمؤمن عليهم وامتداد ذلك لاستهداف واستدامة التنمية الاقتصادية الشاملة.

9- التوصية بتنظيم ورشة عمل حول الاستدامة المالية في أوقات الأزمات التي تستلزم ذلك لاستخلاص ومتابعة الحلول والاجراءات اللازمة، استعانة بالخبرات المترجمة لدى الدول التي مرّت بظروف مماثلة.

10- إصدار نشرة إحصائية مشتركة للدول الأعضاء في الجمعية العربية لضمان الاجتماعي لإتاحة الفرصة أمام الباحثين الأكاديميين والمهتمين لإجراء الدراسات في مجال تمويل ومزايا نظم التأمين الاجتماعي وإدارة مؤسساتها.

11- الاهتمام بتفعيل وإيجاد أليات الرصد المؤسسية التي تتقصى أداء نظم الضمان الاجتماعي وبيئتها (الاقتصاد الكلي - وسوق العمل - والظروف الاجتماعية) بشكل متكامل واستخدامها كنظام إنذار مبكر للتعرف على الظروف المتغيرة والتكيف معها.

12- دعوة الدول العربية للتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وعلى الأخصّ الاتفاقية العربية رقم 2 لعام 1967 بشأن تنقل الأيدي العاملة والاتفاقية العربية رقم 14 لعام 1981 بشأن حقّ العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في إحدى الأقطار العربية، بما يتفق ويحقق التماثل في مستويات التأمينات الاجتماعية.

وفي الختام ، يتقدم المشاركون في هذه الورشة بالشكر والتقدير لمعالي وزير العمل اللبناني الأستاذ / سجعان القرّي ولمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية و أسرة المنظمة العربية للعمل والشكر موصول للدكتور / محمد كركي/ رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي ولأسرة الجمعية على الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة والجمعية في مجال الضمان الاجتماعي، ويتمنون عليهم استمرار وتعزيز هذه الجهود المباركة حتى تحقق نتائجها الإيجابية في النهوض بسياسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

وبذلك أختتمت أعمال الورشة

بيروت / لبنان ، في 2015/10/21